

Distr.

GENERAL

DP/1998/14

20 February 1998

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان



الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨

٢٤-٢٠ نيسان/أبريل، ١٩٩٨، نيويورك

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير مدير البرنامج

الغرض

أعد هذا التقرير امثلاً لقراري الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ و ١٩٩/٤٧ و قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٢/١٩٩٧ و ٥٩/١٩٩٧ و ٦١/١٩٩٧. كما أنه أعد، على النحو المتبع في السنوات السابقة، بالشكل الموحد للتقارير الذي اتفق عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي.

الإجراء المقترن أن يتخذه المجلس التنفيذي

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علماً بهذا التقرير وأن يحيله، مشفوعاً بتعليقاته، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المحتويات

الصفحة

٢	الجزء الأول - متابعة تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٩٩٤/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢ و ١٢٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥ ومتابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٩٧ المؤرخ ١١ تموز/ يوليه ١٩٩٧: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة في مجال السياسة العامة
١١	الجزء الثاني - متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار / مايو ١٩٩٥، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٩٧ المؤرخ ١١ تموز / يوليه ١٩٩٧: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة في مجال السياسية العامة
١٢	الجزء الثالث - متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٢/١٩٩٧ المؤرخ ٢٣ تموز / يوليه ١٩٩٧: فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز)
١٣	الجزء الرابع - متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦١/١٩٩٧ المؤرخ ٢٥ تموز / يوليه ١٩٩٧: التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات والقمم الدولية الرئيسية للأمم المتحدة
٢٣	الجزء الخامس - توصية

أولا - متابعة تنفيذ قراري الجمعية العامة العامة ١٩٩٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢ و ١٢٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥ و متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٩٧ المؤرخ ١١ تموز / يوليه ١٩٩٧: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة في مجال السياسة العامة

١ - في أثناء عام ١٩٩٧، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط متابعة تنفيذ القرارات المشار إليها التي حظيت بدعم قوي من برنامج الأمين العام للإصلاح المأهول به على مرحلتين هما المسار الأول (آذار / مارس ١٩٩٧) والمسار الثاني (تموز / يوليه ١٩٩٧ - انظر الوثيقة A/51/950). ويشمل برنامج الإصلاح جميع جوانب عمليات الأمم المتحدة ويمثل "أوسع الإصلاحات وأبعدها مدى على مدار السنوات الالاثتين والخمسين من عمر المنظمة".

٢ - وفي حين يركّز هذا التقرير على متابعة القرارات المذكورة أعلاه، فإنه يشمل آثار الأحكام ذات الصلة لبرنامج الأمين العام للإصلاح من حيث تأثيرها على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وإن البرنامج الإنمائي متزاماً قوياً بتنفيذ برنامج الإصلاح الذي يشترك في تنفيذه: فعلى سبيل المثال، يتولى مدير البرنامج رئاسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولجنتها التنفيذية، ويواصل البرنامج الإنمائي إدارة وتمويل المنسقين المقيمين. ويمول البرنامج الإنمائي أيضاً مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي يتولى أمانة المجموعة ويدعم نظام المنسقين المقيمين، ويزوده بالمدير ومعظم الموظفين. وقد انتدبت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان موظفين لمكتب المجموعة الإنمائية بصفتهم مدربين معاوين. وقد قدمت توصيات قوية بهذه الانتدابات داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومن المتوقع أن يتبع ذلك أعضاء آخرون في المجموعة.

٣ - وختاماً، يواصل البرنامج الإنمائي، عن طريق ولاياته التي ناطها به المجلس التنفيذي وعن طريق برنامجه وأنشطته الإدارية على صعيدي القطر والمقر، العمل بوصفه قوة توحيد ودعم لمنظومة الأمم المتحدة ككل في تحقيق القضاء على الفقر والتنمية البشرية المستدامة.

ألف - المسائل البرنامجية

التنسيق الميداني: إطار المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة

٤ - يولي البرنامج الإنمائي اهتماماً كبيراً لإطار المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة بسبب ما له من إمكانات للإسراع في مواءمة برامجها منظومة الأمم المتحدة واستجابتها للاحتياجات القطرية. وسوف يزود هذا الإطار منظومة الأمم المتحدة بإطار للتحليل الاستراتيجي ويوفر بشكل أكثر فعالية المساعدة الإنمائية المتستدة مع الأولويات والولايات الوطنية، ويساعد على تحقيق أثر أكبر على الصعيد القطري.

٥ - وقد اشترك البرنامج الإنمائي بفعالية، بالإضافة إلى الأعضاء الآخرين في المجموعة الإنمائية، في عملية وإطار المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة وقدم الدعم لها على مدى السنة الماضية على صعيد المقر والصعيد القطري. وقد شملت الأنشطة استعراضات ومناقشات للسياسة العامة في لجنة مراقبة إدارة البرنامج، وتقديم التوجيه للأفرقة القطرية والمنسقين المقيمين، ودعم إعداد المبادئ التوجيهية المؤقتة، بما في ذلك مجموعة مؤشرات أساسية، وتحديد مراكز التنسيق التنظيمية والميسرين، واستخدام الموارد البشرية والتكنولوجية والمالية لإدامة المساهمة الفعالة في العملية على الصعيد القطري. وتبذل الجهود أيضاً لتحسين التنسيق والاتصال بشأن إطار المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة داخل المقر، فضلاً عن توسيع الدعم للمكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي والمشاركة في المرحلة التجريبية.

٦ - وإن أحد مصادر الدعم المتميزة والقيمة للغاية التي يقدمها البرنامج الإنمائي لإطار المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة هو إدارته لنظام المنسقين المقيمين. وتمشياً مع المبادرة الإصلاحية للأمين العام، يؤدي نظام المنسقين المقيمين دوراً حيوياً في تعبئة منظومة الأمم المتحدة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما توجيههما نحو أهداف موحدة، وذلك بتزويدهما بالسلطة والآليات اللازمة للعمل المنسيق. وتسللنا بذلك قام البرنامج الإنمائي بجهود متعددة لتحسين فعالية نظام المنسقين المقيمين، كما أنه ملتزم بتقديم الدعم المستمر له في المستقبل. ويتوقع البرنامج أيضاً أن تؤدي متابعة إطار المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة والأنشطة الأخرى التي تهدف إلى مواومة السياسات والإجراءات إلى وضع أعباء أكبر على نظام المنسقين المقيمين، مما يستلزم الرصد الدقيق للأداء، وتدابير إضافية لتعزيز دوره في التنسيق على الصعيد الميداني.

٧ - ويرى البرنامج الإنمائي أن نجاح إطار المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة في الأجل الطويل سوف يعتمد على جودة الناتج نفسه، ومدى انعكاس جوهره في عمليات البرمجة لفرادي كيانات الأمم المتحدة، ولكي يتحقق ذلك يحتاج هذا الإطار إلى قاعدة مفاهيمية قوية لتحليل المشاكل وتطوير الاستراتيجيات. ويعتقد البرنامج الإنمائي أنه في نطاق الهدف الغالب، هدف القضاء على الفقر، تقدم التنمية البشرية المستدامة أساساً قوياً في هذا السياق، كما تقدم ذلك أيضاً المتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة. وينبغي أيضاً لإطار المساعدة الإنمائية أن يستهدف زيادة التغلغل في جميع أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصصة؛ وينبغي القيام بمزيد من العمل بشأن تحقيق التوازن بين السياسات والإجراءات البرنامجية وكذلك إدارة الشؤون الإدارية والمالية؛ وينبغي زيادة التعاون الموضوعي على صعيد التدخلات، مثلاً عن طريق التوسيع في الاستفادة من البرامج التعاونية. ويعتبر أيضاً أن يكون هناك تبسيط كبير لأدوات وإجراءات البرمجة الفردية والتعاونية على حد سواء.

٨ - ويعتبر أيضاً على إطار المساعدة الإنمائية أن يوفر الفرصة للأمم المتحدة كي تتطلع إلى الخارج، إلى ما لوجودها من دور وأهمية وفعالية بوصفها عضواً في المجتمع الإنمائي، في ضوء أولويات وجهود ومنجزات الفاعلين الآخرين. وينبغي لإطار المساعدة الإنمائية أن يقدم لنا المزيد من المساعدة في وضع الأمم المتحدة داخل المجتمع الإنمائي الوطني، والتشجيع علىبذل جهود أكبر إزاء تحديد الكفاءات الأساسية والارتقاء بها. وينبغي له أيضاً أن يساعد على تعزيز الحوار مع الشركاء الآخرين في التنمية، ومنهم

الماضيون والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية، بوسائل تقوی الدور القيادي لنظام المنسقين المقيمين داخل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٩ - وقد ترحب هيئات الإدارة (مثل المجلس التنفيذي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) في ملاحظة إمكانات إطار المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة في تعزيز مواءمة الأنشطة البرنامجية للأمم المتحدة على الصعيد القطري وفي العمل بشكل قوي على تشجيع تنفيذ البرنامج الإنمائي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى لإطار المساعدة الإنمائية عن طريق نظام المنسقين المقيمين.

التنسيق الميداني: نظام المنسقين المقيمين

١٠ - إن برنامج الأمين العام للإصلاح يؤكد من جديد دور البرنامج الإنمائي بوصفه "مديرًا وممولاً" لنظام المنسقين المقيمين. ولا يزال تعزيز هذا النظام يحظى باهتمام وثيق وفعال من جانب البرنامج الإنمائي. وقد اتخذ أو دعم عدد من التدابير لتمكين نظام المنسقين المقيمين من القيام بدور أكثر فعالية في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية عن طريق برمجة تعاونية تدور حول المواقف الرئيسية. كما أن كفاءة الأنشطة التنفيذية لمنظومه الأمم المتحدة على الصعيد القطري المتواخدة في عملية إصلاح الأمم المتحدة قد تعززت عن طريق تدابير اتخذت لدعم المنسق المقيم.

١١ - ويواصل البرنامج الإنمائي توسيع مجال اختيار المنسقين المقيمين. فعلى سبيل المثال كانت ٣٠ في المائة من تعينات المنسقين المقيمين لعام ١٩٩٧ من منظمات للأمم المتحدة غير البرنامج الإنمائي. والبرنامج الإنمائي عضو نشط في الفريق العامل التابع للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة والمعني بالمسائل المتعلقة بالمنسقين المقيمين، ويقوم هذا الفريق بفحص سبل تحسين عملية اختيار المنسق المقيم. وفي هذا السياق، سيقوم البرنامج الإنمائي بترؤس فريق مشترك بين الوكالات لوضع نموذج لتقدير الكفاءة لاختيار المنسقين المقيمين. كما يقوم البرنامج الإنمائي بإعداد توصيات وظيفية منفصلة ومستقلة للمنسقين المقيمين لتنظر فيها المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وفي عام ١٩٩٧ كتب مدير البرنامج إلى جميع المنسقين المقيمين لإعطاء التوجيهات اللازمة لتنفيذ مبادرات الأمين العام الإصلاحية.

١٢ - واستناداً إلى مقابلات كثيرة مع المنسقين المقيمين وغيرهم من لهم مصالح في نظام المنسقين المقيمين، قام البرنامج الإنمائي بدور رياضي في إعداد صياغة أولية لمجموعة الكفاءات المنشودة في المنسقين المقيمين واستخدامها لأغراض التقييم. وقد أقرت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية هذه الكفاءات بعد تعميمها على نطاق واسع والتعليق عليها. وهي توفر الأساس لنظام التقييم المستند إلى الكفاءة الذي سيستخدم في تقييم المنسقين المقيمين الذين سيقيمون على سبيل التجربة لتقييم أداء عام ١٩٩٧. إنه نظام يقوم على الاستثناء، وفيه يعلق أعضاء لجنة التنسيق الإدارية على أداء المنسقين المقيمين الذين يتتجاوزون تماماً التوقعات المطلوبة منهم والواردة في مجموعة كفاءات المنسق المقيم أو يقتصر على الوفاء بتلك التوقعات. وسوف تستخدم هذه التجربة الرائدة للتعرف على الاحتياجات الإنمائية وغيرها من الاحتياجات الإدارية الأخرى، وتتوفر الأساس لتوسيع عملية التقييم لتشمل فريق الأمم المتحدة القطري.

١٣ - ونظراً للعدد المتزايد للمنسقين المقيمين الجدد القادمين من المنظمات الأخرى الأعضاء في لجنة التنسيق الإدارية، فإن البرنامج الإنمائي قد زاد من تعزيز التزامه بتوفير التدريب على الأدوار والمسؤوليات والمساءلات التي تتضمنها المهام المتعددة التي يطلب إليهم أداؤها، والتعریف بها. ويتاح للمنسقين المقيمين الجدد برنامج إرشادي لفترة أسبوعين، أضيفت إليه إحاطات منتظمة مع مكاتب الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ويتم تنفيذ هذا البرنامج، الذي ينظم البرنامج الإنمائي، بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة ومكتب المجموعة الإنمائية واللجنة الاستشارية المعنية بالأنشطة البرنامجية والتنفيذية، وعدد من فرادى الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. وفي عام ١٩٩٧، اشترك ١٢ منسقاً مقيماً في هذا البرنامج السنوي، ومن ضمنهم أربعة موظفين جدد في البرنامج الإنمائي. ومنذ عام ١٩٩٤، اشترك في هذا البرنامج إرشادي ٦٩ منسقاً مقيماً جديداً، من ضمنهم ١٦ موظفاً جديداً في البرنامج الإنمائي.

١٤ - ولكي يكفل أن يكون المنسقون المقيمون الجدد الوافدون من المنظمات الأخرى التابعة لجنة التنسيق الإدارية قادرين تماماً على الاستفادة من خبرة زملائهم ومن موارد البرنامج الإنمائي ومساعدته، أنشئ في عام ١٩٩٧ برنامج جديد للرصد والتدريب. ويتم بموجب هذا البرنامج الاستعراضي الإفرادي لاحتياجات التعليمية للمنسقين المقيمين الوافدين من لجنة التنسيق الإدارية والمنظمات الخارجية، ويتحقق على خطوة للدعم. ويقوم كل فرد بالعمل لعدة أسابيع في مكتب منسق مقيم ذي خبرة، يتولى دور المرشد على أساس مستمر. كما أعد أيضاً برنامج للتدريب الإفرادي ولتقديم إحاطات في المقر. ويجري الآن تقديم المساعدة إلى تسعه من المنسقين المقيمين والمرشحين.

١٥ - ويطلب تطوير دور المنسق المقيم أيضاً أن تتحل الفرصة للمنسقين المقيمين لزيادة تنمية قدراتهم على التبصر والدعوة ومنذ ١٩٩٥، تعقد تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة سلسلة من حلقات العمل حول الكفاءات الالزمة لقيادة التعاون التنفيذي على الصعيد القطري ضمن إطار نظام المنسقين المقيمين ومع الشركاء الوطنيين والدوليين. وجرى تقييم خارجي لحلقات العمل الثلاث الأولى في هذه السلسلة في أوائل عام ١٩٩٧. واستنتج من الدراسات الاستقصائية والمقابلات التي أجريت عقب الحلقات أن هذه الحلقات أدت إلى تعزيز قدرات المنسقين المقيمين على القيادة وإلى زيادة الطابع الاستراتيجي للبرمجة.

١٦ - ومنذ عام ١٩٩٥، يشارك ٧٠ منسقاً مقيماً و ١٥ موظفاً من الوكالات والمنظمات غير الحكومية في حلقات العمل هذه. وعقدت، بناءً على التوصيات الواردة في تقييم عام ١٩٩٧، حلقة عمل معادة التصميم، ومركزة على الكفاءات الالزمة لتنفيذ عملية إصلاح الأمم المتحدة على الصعيد القطري. واشترك في حلقة عام ١٩٩٧، ٢٢ منسقاً مقيماً وتسعة من ممثلي الوكالات المتخصصة والصناديق التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

١٧ - ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً المبادرات المشتركة لنظام المنسقين المقيمين. وفي ١٩٩٧، شارك البرنامج بنشاط في إعادة تصميم برنامج حلقات العمل الخاصة بإدارة التنسيق الميداني لكيان الممثلين القطريين، وهي سلسلة أدت إلى تحسين العمل الجماعي ضمن ما يقرب من مائة فريق قطري من

أفرقة نظام المنسقين المقيمين. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقاسم كلفة إدارة هذا البرنامج مع مشروع جامعة موظفي الأمم المتحدة.

١٨ - وأظهر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً، عن طريق الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات، التزامه بالنموذج التعاوني للتنسيق. وتحت إشراف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تولى البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المبادرة في عقد وإنجاز حلقات عمل للقائمين بدور الميسّرين وجهات التنسيق في سياق العملية الجديدة لإطار المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة. وينظر إلى هذا التدريب المشترك بوصفه نموذجاً للتعاون في المستقبل، ويجري فعلاً بحث مجالات جديدة لهذا الجهد المشترك.

١٩ - وقد ترحب المجالس التنفيذية في الاعتراف، بأهمية التدابير الكبيرة الملمسة التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز نظام المنسقين المقيمين والتشجيع على استمرار بذل الجهود في هذا السبيل.

بناء القدرات والتنفيذ الوطني

٢٠ - إن بناء القدرات عنصر من العناصر الرئيسية للمساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويشمل بناء القدرات النهوض بالبيئة المؤاتية من أجل بناء القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية للأفراد على حد سواء. ويشدد نهج البرنامج الإنمائي لبناء القدرات على ضرورة خلق القدرات الوطنية وتعزيزها وكذلك تشجيع الاحتفاظ بالقدرات والمهارات المكتسبة واستخدامها استخداماً فعالاً.

٢١ - وينظر البرنامج الإنمائي إلى التنفيذ الوطني على اعتبار أنه أداة هامة لتعزيز القدرات الإدارية والخبرة التقنية للمؤسسات الوطنية والأفراد، وذلك بالتعلم عن طريق الممارسة العملية. وقد بذل البرنامج الإنمائي، على مدى السنوات العشر الماضية، الكثير من الجهود لتحقيق المزيد من تحسين فعالية التنفيذ الوطني ومساهمته في بناء القدرات الوطنية. وتشمل هذه الجهود إعداد إجراءات منقحة من أجل التنفيذ الوطني والتنفيذ الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية ووضع معايير وقائمة مراجعة لتحديد القدرة على التنفيذ، وورقة إرشاد تقنية لتنمية القدرات، وكذلك مبادئ توجيهية وأدوات جديدة للتوجه البرنامجي والعديد من مبادرات التدريب.

٢٢ - ويطبق التنفيذ الوطني، بوصفه الطريقة المفضلة، على غالبية البرامج والمشاريع التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويترتب على ذلك وجود إدارة حكومية ومساءلة كاملتين من أجل كفالة الاستعمال الفعال لموارد البرنامج، عن طريق الإبلاغ الفني والمالي على نحو كاف وتحقيق أهداف البرامج/المشاريع. ويشجع البرنامج الإنمائي المشاركة الواسعة في الصياغة والتنفيذ والرصد من جانب المجتمع المدني، بما في ذلك مجتمع المنظمات غير الحكومية، ومجموعة كبيرة من الكيانات الوطنية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

٢٣ - وقد ترحب المجالس التنفيذية في الاعتراف بالتقدم البالغ تماماً الذي أحرزه البرنامج الإنمائي للاستفادة من التأزر بين بناء القدرات والتنفيذ الوطني والتشجيع على استمرار الروابط القوية بين هذين المجالين في تصميم البرامج وتنفيذها.

مواءمة دورات البرامج وإجراءاتها

٤٤ - ويضطلع بمواءمة فترات البرمجة عن طريق تقديم أطر التعاون القطري وطلبات التمديد للبرامج القطرية الحالية. وتتيح ترتيبات البرمجة الجديدة المرونة في آجال أطر التعاون القطري مما ييسر مواءمة فترات البرمجة. وفي الوقت الحاضر، يتم الإبلاغ عن مواءمة ٢٧ فترة برمجة قطرية. وهناك ٥٤ فترة برمجة قطرية سيضطلع بموافقتها بحلول ١٩٩٩، و ٣١ ليس لها تاريخ بدء، بما في ذلك ثمان ليس من المرجح موافقتها في المستقبل المنظور لظروف خاصة.

٤٥ - ويرأس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك الفريق الفرعي المعنى بتنفيذ البرنامج والإدارة على الصعيد القطري، والتتابع للفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات، وهو الفريق الفرعي الذي يتناول مواءمة الإجراءات على الصعيد التشغيلي. ومثل هذه المواءمة لا غنى عنها إذا ما أردت تحقيق أهداف إطار المساعدة الإنمائية التي ستقدمها الأمم المتحدة والتعاون الأوثق مع الأمم المتحدة. وتشمل النتائج، حتى الآن، سياسة بشأن الدفع لموظفي الحكومة، ومشروع صيغة للبرامج - المشاريع التعاونية التي تجرب حالياً في بلدان لا يزال تطوير مثل هذه المبادرات جاري فيها. ويضطلع البرنامج الإنمائي كذلك بدراسات حول الممارسات والإجراءات المتعلقة بموظفي البرامج والمشاريع. وقد قام بدور قيادي في عملية إعادة صياغة الفصول الخاصة بالتنفيذ الوطني والنهج البرنامجي في دليل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية.

٤٦ - وقد ترحب المجالس التنفيذية في الاعتراف بمساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق السلسلة الحالية لأطر التعاون القطري، فيما يتعلق بمواءمة فترات البرمجة، فضلاً عن مساهمته في مواءمة الإجراءات وتشجيع المزيد من التقدم في إطار الآليات الفرعية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

أنشطة الرصد والتقييم

٤٧ - وبناءً على طلب المشاركين من الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات في فريق العمل المشترك بين الوكالات، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في نيويورك بهدف تقديم مشروع الدليل الجديد لمديري المشاريع المعنون "الرصد والتقييم الموجهان نحو تحقيق النتائج". وتلقى البرنامج الإنمائي تغذية استرجاعية إيجابية من المشاركين. واقتصر الدليل خلال عام ١٩٩٧، وطبع وزع على نحو واسع على المكاتب القطرية، والمقر الرئيسي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

٤٨ - وفي ١٩٩٧، استحدث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزع قاعدة بيانات مركبة للتقييم في شكل سهل الاستعمال في ظل نظام "ويندوز"، وتشمل القاعدة المركزية هذه معلومات تتصل بالتقييمات لأكثر

من ٥٠٠ مشروع من مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمكنّ القاعدة مستعمليها من إجراء البحث فيما يتعلق بتجربة البرنامج بشأن أنواع مختلفة من المشاريع، كما أن نطاق بياناتها يمكن الاستفادة منه في تصميم المشاريع الجديدة.

٢٩ - وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشغيل موقعه الجديد الخاص بالتقييم على الشبكة العالمية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧؛ مما يتيح للأفراد في المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي وفي المقر الوصول المباشر إلى: (أ) تقارير البرنامج الإنمائي الخاصة بالتقييم والمعدة من قبل مكتب التقىيم، بما في ذلك النتائج الرئيسية والدروس المستفادة، (ب) ومنهجيات البرنامج للتقييم، (ج) والمعلومات عن مكتب التقىيم، (د) ووصلات بالموقع الأخرى الخاصة بالتقىيم على الشبكة العالمية.

٣٠ - واضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة التقىيم وهيئة مراجعة الحسابات الدولية التابعة لوكالة السويدية للتنمية الدولية، باستعراض مشترك لأنظمة قياس الأداء لوكالات منتقاة في القطاع العام ووكالات المعونة. وكان هدف الاستعراض هو التعلم من الآخرين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، صدر الكتاب المعنون "القياس ونتائج الإدارة: دروس من أجل التعاون الإنمائي".

٣١ - واشترك البرنامج في فريق عمل أنشأه فريق الخبراء المعنى بالتقىيم التابع لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويضطلع فريق العمل بمسؤولية رصد الأهداف التي حدتها لجنة المساعدة الإنمائية لعام ٢٠١٥ من حيث صلتها بأهداف مبادرة "تشكيل القرن ٢١".

٣٢ - وبانتقال وظيفة التخطيط الاستراتيجي إلى المكتب الجديد للتخطيط وإدارة الموارد نتيجة لتنفيذ مخطط برنامج الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١، تحول مكتب التقىيم والتخطيط الاستراتيجي إلى مكتب التقىيم. وعلى أثر عملية تشاور واسعة داخل المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع أعضاء المجلس التنفيذي، حدد هذا المكتب ثلاثة مجالات التركيز في أنشطته في عام ١٩٩٨ هي: المعرفة والتعلم؛ والمنهجيات وتنمية القدرات؛ وإجراء التقييمات الاستراتيجية. وترد التفاصيل الكاملة عن أنشطة مكتب التقىيم في تقرير المدير عن التقىيم (DP/1998/19)، الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٨.

٣٣ - وقد ترحب المجالس التنفيذية في الاعتراف بالتقدم الملحوظ الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميداني الرصد والتقييم سواء في داخل البرنامج أو في الفريق العامل المشترك بين الوكالات، وفي التشجيع على المزيد من مواءمة الإجراءات والأنشطة في هذين المجالين.

مذكرات الاستراتيجية القطرية

٣٤ - وتوصف مذكرات الاستراتيجية القطرية، حيث يكون لها وجود بأنها تمثل جانب الطلب في التعاون الإنمائي، وتعبير الحكومة المعنية بنفسها عن متطلبات البلد فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي. ويأتي إطار المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة مكملاً للمذكرة التي تعد بالتشاور التام مع الحكومات فتكمل

المذكرات الاستراتيجية القطرية، إذا وجدت، وهو يوصف بأنه يمثل جانب العرض من قبل منظومة الأمم المتحدة للاحتياجات المحددة من قبل الحكومة في مجال التعاون التقني. وحتى هذا التاريخ، أنجزت مذكرات للاستراتيجية القطرية في ٢٧ بلداً، وأعدت مشاريع لهذه المذكرات في ١٩ بلداً آخر. وأنشئت في ١٥ بلداً أفرقة عاملة تستهدف إعداد مذكرات للاستراتيجية القطرية. وعبرت مجموعة مكونة من ٩٢ بلداً عن اهتمامها بمذكرات الاستراتيجية القطرية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق إدارته وتمويله لنظام المنسقين المقيمين، وكذلك أنشطته البرنامجية، بتيسير عملية إعداد مذكرات الاستراتيجية القطرية في كل البلدان التي عبرت فيها الحكومات عن الرغبة في إعدادها.

٣٥ - وتعد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، برعاية اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، مشروع مبادئ توجيهية منقحة للمذكرات الاستراتيجية القطرية. وتتضمن هذه المبادئ التوجيهية المنقحة إدراج مستويات الموارد، والعلاقة مع إطار المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة؛ وأالية استشارية؛ وتحديد المواضيع؛ وتحسين الرصد والتقييم؛ والمزيد من مشاركة منظومة الأمم المتحدة ككل. ويتوقع أن تيسر المبادئ التوجيهية الجديدة توفير مذكرات استراتيجية القطرية في جميع البلدان التي تقرر الحكومات فيها وضع مذكرات للاستراتيجية القطرية.

٣٦ - وقد ترحب المجالس التنفيذية في أن تحيط علماً بالتقدم المحرز حتى الآن بشأن مذكرة الاستراتيجية القطرية وإطار المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة، وأن تشدد على كون كل أداة منها مكملة للأخرى.

باء - شؤون الإدارة والموظفين والمسائل المالية (الأماكن والخدمات المشتركة)

٣٧ - خلال عام ١٩٩٧ وفرت الحكومات في طاجيكستان والجزائر وقيرغيزستان أماكن مشتركة دون مقابل إيجاري. وشيدت حكومة ليسوتو أماكن مشتركة للاستعمال الحصري لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وفي الاتحاد الروسي تم استئجار أماكن مشتركة من الحكومة. كما شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تدابير لتحقيق الاستخدام الأمثل للحيز المتاح في الأماكن المشتركة في أوغندا. وقد تطلبت بعض الأماكن قدرًا من التحديد والتعديل نفذ بأموال أتاها وكالات الأمم المتحدة الساغلة لها.

٣٨ - وقد شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط في عمل الفريق الفرعي التابع للفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات، والذي خصص لموضوع الأماكن والخدمات المشتركة وكلف بالعمل على تعجيل الأخذ بنظام الأماكن المشتركة. ويقوم ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي، في المجتمعات أسبوعية وبالاستعانت باستشاريين دوليين في شؤون العقارات، بإعداد منهجية لإقامة الأماكن المشتركة في المستقبل وتحديد المبادئ

التوجيهية اللازمة للتشغيل. وقد وضع الفريق الفرعى معايير لاختيار البلدان التي تمنح الأولوية آخذًا في الحسبان ما تعرضه الحكومات من أماكن بلا مقابل إيجاري.

٣٩ - وقع الاختيار على بوليفيا ومصر وناميبيا لتكون بلدانًا تجريبية لتطبيق المعايير الجديدة وإجراء التحليل الأولي. وستتيح النتائج فرصة لصدق المنهجية وعملية التطبيق. وبعد ذلك سيتم اختيار حوالي ١٠ بلدان إضافية لتكون بلدان "الصف الأول" التي تدرس لإعداد خطة عقارية تشمل تحليل التكلفة بالقياس إلى المزايا والتي يمكن النظر في تطبيق نظام الأماكن المشتركة فيها في عام ١٩٩٨. وتخصي الاستراتيجية العامة بإضافة بلدان أخرى تدرِّجياً لتشكل الصف الثاني فالثالث فالرابع. ومن المزمع تنظيم كل المعلومات المتعلقة بالشؤون العقارية والآتية من الوكالات المشاركة في الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات في قاعدة بيانات مشتركة موحدة.

٤٠ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ أُعلن الأمين العام تعيين منسق تنفيذي للخدمات المشتركة للأمم المتحدة ليرأس فريق العمل المعنى بالخدمات المشتركة. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عضو في هذا الفريق الذي مقره نيويورك والذي يقوم الآن بمحض الترتيبات الحالية بقصد التوسيع في الخدمات المشتركة حيثما يتبيَّن أن ذلك قد يؤدي إلى زيادة فعالية الخدمات. والهدف الأول لهذه العملية هو إتاحة الخدمات على نحو تحقيق القدر الأكبر من فعالية التكاليف، وذلك بالنوعية والسرعة المطلوبين وعلى أساس تنافسي يحقق الرضا الكامل للعميل. وقد أنشأ فريق العمل أفرقة عاملة لوضع مقترنات لكل مجال من المجالات المقصودة وهي المشتريات؛ وتقنيات المعلومات؛ والنظم المتكاملة للمعلومات الإدارية؛ وخدمات شؤون الموظفين؛ والخدمات المالية؛ والخدمات القانونية؛ وخدمات النقل والحركة؛ وإدارة المرافق؛ ومرافق الطباعة؛ وإدارة المحفوظات والسجلات.

٤١ - وقد ترى المجالس التنفيذية أن تحيط علمًا بالخطوات المحددة التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في سبيل إقامة الأماكن والخدمات المشتركة، وأن تشجع على المزيد من التقدم تمشياً مع برنامج الأمين العام للإصلاح.

ثانياً - متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار / مايو ١٩٩٥،
وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٩٧ المؤرخ ١١ تموز / يوليه ١٩٩٧: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة في مجال السياسية العامة

٤٢ - أنشأ المجلس التنفيذي بمقرره ٣٩٨ فريقاً عاماً مخصصاً مفتوح العضوية لوضع استراتيجية للتمويل المستدام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيقوم الفريق العامل المخصص باستعراض آليات التمويل المختلفة فضلاً عن غيرها من الخيارات لإرساء تمويل البرنامج على أساس يمكن التنبؤ به ويكون مستمراً

ومضمنها، آخذًا في الحسبان الخطوات المتباينة لإقرار الميزانيات في البلدان المساهمة فضلاً عن الحاجة إلى إيجاد تقاسم أكثر إنصافاً للأعباء فيما بين البلدان المانحة.

٤٣ - كما سيضع الفريق العامل المبادئ التوجيهية والمعايير التي تعتمد في تحديد الأهداف التمويلية لموارد البرامج الأساسية، وذلك استناداً إلى غايات وأولويات البرنامج والاحتياجات وأولويات الإنمائية للبلدان على النحو المحدد في إطار التعاون القطري الخاص بكل منها؛ وتقديرات المساهمات الأساسية، والدور التمويلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السياق الدولي الأوسع لتمويل التنمية؛ والتعهدات والاستراتيجيات الطويلة الأجل القائمة فعلاً.

٤٤ - وفي الوقت نفسه وعلى سبيل الاستجابة للإجراءات ١١ (أ) من مجموعة تدابير الإصلاح التي طرحتها الأمين العام، وعلى أثر مناقشات دارت في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، قدم المدير إلى الأمين العام اقتراحًا للتمويل المتعدد السنوات للأنشطة الإنمائية استناداً إلى تعهدات متفاوض عليها بتقديم مساهمات على مدى عدة سنوات، مع وجود ترتيب لتقاسم الأعباء. والاقتراح معد لطرحه في مباحثات غير رسمية مع ذوي المصلحة في الصناديق والبرامج، وهو يتضمن تعليقات أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٤٥ - ومن المنتظر أن يستعرض المجلس التنفيذي تقدم الفريق العامل في كل دورة من دوراته القادمة، وأن يعتمد مقرراً بشأن استراتيجية التمويل المستدام في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨.

٤٦ - قد ترى المجالس التنفيذية، عرفاناً بهذه المقررات والخطوات التي اتخذها فعلاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إعطاء التوجيه لجهود مماثلة تتخذها في إطار زمني محدد جميع الصناديق والبرامج لإيجاد استراتيجيات للتمويل على أساس يمكن التنبؤ به ويكون مضموناً ومستمراً، آخذة في الحسبان عمليات إقرار الميزانيات وال الحاجة إلى تقاسم أكثر إنصافاً فيما بين المانحين.

ثالثاً - متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٢/١٩٩٧ المؤرخ

٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧: فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص

المناعة المكتسبة (إيدز)

٤٧ - واصل البرنامج طوال عام ١٩٩٧، بالتعاون مع أمانة برنامج الأمم المتحدة المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ومع رعاية البرنامج الآخرين، العمل على التصدي للآثار الإنمائية للوباء وأسهم في الأعمال الجارية في إطار عدة مبادرات مشتركة بين الوكالات.

٤٨ - فعل الصعيد القطري بذلت في إطار أفرقة الأمم المتحدة المعنية بالمواضيع المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/إيدز، جهود لزيادة قدرة نظام المنسقين المقيمين على دعم التصدي الموسع للوباء. كما قدم الدعم التقني والمالي لإعداد خطط استراتيجية وطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/إيدز. وعلى الصعيد الإقليمي، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييمًا لمشروعه الإقليمي في أفريقيا

الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية والتنمية، كما نظم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وكذلك مع شركاء إثنان آخرين، حلقة عمل لبناء توافق آراء بشأن المرحلة القادمة للمشروع. كما أعدت خطة استراتيجية للمشروع الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية والتنمية؛ والعمل التحضيري جار الآن لنشاط تعاوني بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وذلك في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والدول العربية، وفي أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة.

٤٩ - وعلى الصعيد العالمي، شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات وقام بدور إيجابي في إعداد الأنشطة المتصلة بالنداء المنعقد لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من أجل الأنشطة الممولة من مصادر تكميلية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٥٠ - ومن حيث دوره في مجال الدعوة، ما يرجح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يلفت الأنظار على الصعيد الدولي إلى مدى الدمار الهائل الذي يسببه الوباء وأثره المنتظر على الأجيال الحاضرة والمقبلة في البلدان الأشد تأثراً، التي يقع الكثير منها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهذا أمر أبرزته إحصاءات البرنامج المشترك عن عام ١٩٩٧.

٥١ - وقد ترى المجالس التنفيذية إبداء التقدير للدعم القوي الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق نظام المنسقين المقيمين وأنشطته البرنامجية، وأن تدعوا إلى استمرار دعم الجهود المنسقة التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة في هذا المجال.

رابعا - متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٦١/١٩٩٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧: التنفيذ
والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات والقمم
الدولية الرئيسية للأمم المتحدة

٥٢ - إن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الدولية الأخيرة، اللذين تطلبهما لجنة التنسيق الإدارية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يجريان على يد ثلاث فرق عمل مشتركة بين الوكالات تتناول مواضيع الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمالة ومصادر الرزق المستدامة للجميع، وكذلك بواسطة اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين التي تتولى متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة. وقد شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط في هذه الهيئات الأربع كلها، كما ترأس البرنامج الفريق العامل المعنى بحسن الإدارة ضمن فرقه العمل المعنية بالبيئة المؤاتية. وقد فرغت فرق العمل الثلاث من تقديم تقاريرها الرسمية ولكن من المتوقع

أن يستمر وجودها كشبكات عمل غير رسمية في موضوعاتها على أن تظل لكل شبكة منها وكالة تتولى الدور القيادي.

٥٣ - ويمكن تصنيف نوافذ فرق العمل إجمالاً في الفئات التالية: (أ) تحديد العناصر الرئيسية في إطار السياسة الوطنية لمتابعة غایيات المؤتمرات؛ (ب) توصيات للبرمجة في منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) ترتيبات لتحقيق التناسق في التقايير الوطنية؛ (د) وضع إحصاءات ومؤشرات؛ (هـ) تحديد المجالات الأخرى التي تتطلب عناية (مثال ذلك دور المجتمع المدني، واستخدام تكنولوجيا المعلومات)، (و) الترتيبات المؤسسة للمتابعة.

٤٥ - وقد استعرضت لجنة التنسيق الإدارية نوافذ فرق العمل ووضعت مسألة المتابعة ضمان سياق أوسع هو إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وأكدت، في جملة أمور، على أهمية دور المجتمع المدني وكررت الإعراب عن التزام المنظمات الأعضاء بالمتابعة النشطة وطلبت من الأجهزة الفرعية والمنظمات ونظام المنسيين المقيمين وضع ترتيبات مؤسسية للمتابعة، وقد جاء المثال الأول في تورين في ١١ و ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ حيث انعقدت حلقة عمل مشتركة بين الوكالات قامت بتحديد ترتيبات المتابعة على المستوى القطري للمؤتمرات والقمم العالمية. وتناولت حلقة العمل الطرائق المؤدية إلى ترجمة وتنفيذ السياسة العامة والأهداف البرنامجية المرسومة في خطط العمل العالمية. وأوصت الحلقة الدراسية بعدة نوافذ: (أ) توجيه رسالة موحدة للعاملين القطريين بشأن عملية المتابعة؛ (ب) مبادئ توجيهية أو ارشادات بشأن طرائق التنفيذ وكذلك بشأن الاستفادة من نوافذ فرق العمل؛ (ج) تعيين التدابير الواجب اتخاذها لدعم الأنشطة في مجالات من قبيل التدريب، ووضع واستخدام المؤشرات وقواعد البيانات وآليات إعداد التقارير. وقد انضم إلى الـ ٣٥ مشاركاً في حلقة العمل المووفدين من جميع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة الرئيسية ومن الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أحد كبار المسؤولين الوطنيين من بربادوس ممثلاً لمنظمة دول شرقي الكاريبي. وقد قدم تقرير الحلقة إلى الفريق العامل التابع للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في ٢٣ كانون الثاني/يناير لاعتماده وإحالته إلى لجنة التنسيق الإدارية.

٥٥ - وبالإضافة إلى مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأجهزة المشتركة بين الوكالات السالف ذكرها التي وفرت المبادئ التوجيهية على المستوى القطري ومستوى المنظومة، قام البرنامج بمتابعة نشطة لفرادي المؤتمرات الدولية في إطار المجالات المقررة لنشاطه واحتراصه هو على النحو الموضح أدناه.

٥٦ - وقد ترى المجالس التنفيذية إبداء العرفان بنوافذ عملية التنسيق المشترك بين الوكالات التي تصدرتها لجنة التنسيق الإدارية بشأن المتابعة المتكاملة للمؤتمرات وأن تقوم، بناءً على نتائج الدورة الاستثنائية التي سيعقدها المجلس عن هذا الموضوع في نيسان/أبريل ١٩٩٨، باقتراح المزيد من التدابير لضمان استمرار المتابعة المتكاملة للمؤتمرات وذلك إلى جانب المتابعة الخاصة بفرادي المؤتمرات.

ألف - القمة العالمية للتنمية الاجتماعية

٥٧ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام بدور نشط على الصعيدين العالمي والإقليمي في متابعة القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، مع استمراره في إبقاء تركيزه الأساسي على الصعيد القطري. فولاية البرنامج التي تملّى عليه إعطاء موضوع الفقر أولوية مطلقة قد اقتضت إحداث تغييرات ملموسة في مواطن التركيز في برامجها، وبدأت تبدل طبيعة الحوار بين المكاتب القطرية والحكومات والمجتمع المدني. فالتشديد الذي يضعه البرنامج على الاستدامة والجوانب الإنسانية للتنمية قد بدأ يعطي منظوراً مغايراً هاماً أصبح له بالفعل تأثير ملموس في مختلف الأوساط الإنمائية.

٥٨ - إن تحليل أطر التعاون القطري الذي أُجري لدورة البرمجة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ قد أعطى البرنامج دليلاً واضحاً على اهتمام الحكومات باشراك منظومة الأمم المتحدة في معالجة المواضيع الرئيسية لبرنامج عمل كوبنهاجن. ومن النتائج الهامة زيادة التشديد على المبادرات المنصبة بوضوح على التنمية الاجتماعية مثل إرساء استراتيجيات وأهداف وطنية لمكافحة الفقر، وتعزيز مصادر الرزق المستدام لمن يعيشون في ظل الفقر، وإدراج قضايا نوع الجنس في برمجة التنمية، وتوسيع القاعدة المؤسسية لتعاون منظمات المجتمع المدني مع منظومة الأمم المتحدة. وقد عزز برنامج الأمم المتحدة للتنمية مشاركة منظمات المجتمع المدني في أعماله المعيارية والمحددة للسياسة العامة. وقد وضعت في صيغتها النهائية المبادئ التوجيهية الخاصة بتنفيذ المنظمات غير الحكومية للبرامج. ومن الدلالات الهامة على هذا التحول على الصعيد الدولي من نهج الديمقراطية التمثيلية إلى نهج الديمocratic القائمة على المشاركة العامة صدور بيان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن السياسة العامة تجاه المنظمات غير الحكومية وسياسة الكشف عن المعلومات.

٥٩ - ومن الانجازات الملحوظة في إطار كل من المواضيع الرئيسية الثلاثة للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية أن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ قد كرس لتوثيق الأبعاد المتعددة للفقر العالمي ومداه وحدته وتعنته، مع ابتكار وسائل جديدة (مثل ذلك مؤشر الفقر البشري الذي وضع لقياسه) كما كرس الاقتراح استراتيجيات ممكنة عملياً ومقدور عليها مالياً لمكافحة الفقر. وعلى مستوى السياسة العامة ينخرط البرنامج، في حالات كثيرة في شراكة مع مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، في أنشطة بحثية بشأن الصلات بين خفض الفقر والمساواة بين الجنسين، وبين خفض الفقر وعدم المساواة، فضلاً عن تقييم آثار العولمة على الفقر وتوزيع الموارد. وقد يسرت مبادرة "استراتيجيات الفقر" (وهي برنامج متعدد للمانحين بدأ بمجرد اختتام القمة العالمية للتنمية الاجتماعية) انخراط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العمل مع عدد يربو على ٨٠ بلداً دعماً لاستراتيجيات القطري لمكافحة الفقر خلال مراحل التنمية المختلفة. كما بدأ البرنامج، في شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة صندوق الأمم المتحدة للسكان، جهوداً في عدة بلدان لتنقسي إمكانية التوصل إلى مواثيق ٢٠/٢٠، وهو يشارك عن كثب في التخطيط لحدث دولي يعقد في هانوي في أواخر عام ١٩٩٨ كتيمة لمؤتمر أوسلو الذي عقدته حكومة النرويج عام ١٩٩٦ بشأن ٢٠/٢٠.

٦٠ - أما مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الموضوع الرئيسي الثاني للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، وهو العمالة، فقد شملت إسهاماً نشطاً، على الصعيدين القطري والعالمي، في فريق العمل

المشترك بين الوكالات والمعني بالعملة ومصادر الرزق الذي ترأسه منظمة العمل الدولية. وقد رأس البرنامج استعراضين من الاستعراضات القطرية السبعة التي أجراها فريق العمل هذا، وقدم إلى فريق العمل مذكرة عن التطبيق العملي لمفهوم "مصادر الرزق المستدامة"، وقد اعتمدت بخلافه توصيات وردت في هذه المذكرة في إطار الاستعراضات القطرية، وأثبتت هذه التوصيات في التقرير النهائي.

٦١ - وفيما يتعلق بالموضوع الرئيسي الثالث للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، قام البرنامج بدعم مشروع للمعهد الدولي لدراسات العمل بشأن الاستبعاد الاجتماعي جرى فيه تحليل العمليات والأنماط الرئيسية التي تساهم في استبعاد من يعيشون في ظل الفقر من الأسواق والممتلكات والخدمات الاجتماعية والاستحقاقات والحقوق، ونوع السياسات العامة الازمة لتجنب التهميش المتزايد ولتشجيع الاندماج الاجتماعي للمجموعات المستبعدة.

باء - مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية

٦٢ - شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط في كل من الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة والدوره الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة بشأن التنمية المستدامة.

٦٣ - وقد استهدف البرنامج عدة أهداف استراتيجية في الإعداد للجنة التنمية المستدامة والدوره الاستثنائية. وتمثلت الأهداف العامة في تعزيز وقوية العمل في المجالات التي يركز عليها البرنامج فيما يتصل ببرنامج عمل لجنة التنمية المستدامة، بما في ذلك الغابات والمحيطات والمياه العذبة والتصحر. وبالإضافة إلى ذلك أبرز البرنامج قضيتي الفقر والطاقة. وتمثل هدف آخر في النهوض بحلول لمشاكل التنمية المستدامة وتوجيهه الأنظار إلى تدابير محددة يمكن اتخاذها على كافة مستويات المجتمع. وكان هذا الهدف الأخير هو الحافز وراء معرض "التنمية المستدامة في التطبيق العملي" الذي شارك البرنامج في رعايته.

٦٤ - وعلى سبيل الاسهام في مناقشات الدورة الاستثنائية أثني عشرة بـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا عنوانه "الطاقة بعد ريو" يبرز أهمية الطاقة للتنمية الاجتماعية والتخفيف من الفقر.

٦٥ - وقد اعتمدت في عام ١٩٩٧ عناصر البرنامج العالمي لـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالطاقة والغابات والمياه. وهذه العناصر توجد نهوجا جديدة لأنشطة الإنمائية التي تشمل الموارد الطبيعية أو تستند إليها. وسيعتمد في عام ١٩٩٨ عنصر خاص بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة.

٦٦ - واستمر تطوير الشراكة العالمية للمياه التي يقوم البرنامج فيها بدور شريك رئيسي. وستشكل هذه الشراكة، حجر زاوية في تنفيذ البرنامج العالمي للمياه فضلاً عن كونها مصدراً لعمليات تجري على الصعيد القطري.

٦٧ - وقد واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوره كوكالة منفذة شريكية لمرفق البيئة العالمي والصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال. كما تابع العمل في برنامج القدرات - ٢١ المعد لمساعدة البلدان على بناء وتنمية قدراتها على وضع سياسات التنمية المستدامة وتطبيقاتها تطبيقاً فعالاً. وينشط الآن برنامج القدرات - ٢١ في ٥٢ بلداً.

٦٨ - كما أدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً إيجابياً بوصفه عضواً في فريق العمل المشترك بين الوكالات التابعة للفريق الحكومي الدولي المعنى بالغابات، وشارك في تطوير برنامج العمل ذاتاً بالمسؤولية عن عنصري تمويل وتنسيق البرامج الوطنية للغابات.

٦٩ - وتظل مسألة ادماج البيئة وإدارة الموارد الطبيعية في جميع أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من المسائل ذات الأولوية العالية، وفي عام ١٩٩٧، بدأ البرنامج عملية استعراض للإجراءات وتبذل الجهود حالياً لتنمية البيئة لتكون موضوعاً محورياً في "دليل البرنامج" الذي سيصدر في عام ١٩٩٨.

٧٠ - وتظل اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة جهازاً يقوم بدوراً هاماً في النهوض في منظومة الأمم المتحدة بجدول أعمال القرن ٢١ وبمثابة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركته في هذا الجهاز وفي كل من لجنته الفرعية المعنية بالمياه العذبة ولجنته الفرعية المعنية بالمحيطات.

جيم - المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة

٧١ - في عام ١٩٧٧، عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سياساته الرامية إلى إدماج عنصر مراعاة نوع الجنس والنهوض بالمرأة ضمن برامجها وتعهداته المؤسسية. وعلى الصعيد القطري، أصبحت المذكرات الاستشارية وأطر التعاون القطري وتقارير التنمية البشرية الوطنية تتناول بقدر أكبر من التواتر قضية الفوارق بين الجنسين في التحليل الإنمائي وفي إمكانية الحصول على الموارد والفرص. وترتبط تدخلات البرمجة، على نحو متزايد، أهداف المساواة بين الجنسين، من الناحية الاستراتيجية، بعمليات القضاء على الفقر وتوفير مصادر الرزق المستدام، وتتجدد البيئة والإدارة الصالحة وبناء السلام، وتشمل البرامج، على سبيل المثال، إدماج قضايا وسياسات مراعاة نوع الجنس في برامج القضاء على الفقر في فييت نام، وإدماج السياسات المتعلقة بنوع الجنس في كل تدخلات البرمجة في جمهورية تنزانيا المتحدة، ومشاركة مجموعات النساء من السكان الأصليين في متابعة اتفاقات السلام في غواتيمالا، وتبسيير سن التشريعات الخاصة بالعنف ضد المرأة في مولدوفا.

٧٢ - وقد يسر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق نظام المنسقين المقيمين، تقديم دعم مشترك من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في سياق إعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنية المسلط بها على سبيل متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة. وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة هو شريك رئيسي في مبادرة رائدة جديدة في عشرة بلدان لمتابعة المؤتمر. وقد رصد في ١٩٩٧، اعتماد خاص بمبلغ

مليون دولار للمرفق المعنى بقضايا نوع الجنس، بغية تحسين البرمجة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٣٠ بلداً لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في سياق متابعة المؤتمر، ولتعزيز التعاون من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على الصعيد القطري.

٧٣ - وأسهمت تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدورات المستدقة في مجال مراعاة نوع الجنس في إعداد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لشهر تموز/ يوليه ١٩٩٧ ومناقشته بشأن إدماج منظور نوع الجنس في كل السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة. وأصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توجيهها للسياسة العامة أدرج في مذكرة إرشادية عن مراعاة نوع الجنس، وذلك على أثر استعراض أجراء كبار الإداريين في تموز/ يوليه ١٩٩٧ لتقييمات خط الأساس في عشرين بلداً. وتسلط المذكرة الإرشادية الضوء على مسؤوليات الشركات، وتحدد المتطلبات من المهارات، كما تقدم الإرشاد بشأن أبعاد مراعاة نوع الجنس في جانبي البرمجة والإدارة

٧٤ - وإدراكاً لأهمية بناء القدرات من أجل مراعاة نوع الجنس، نظم "برنامج إدماج الجنسين في التنمية" حلقات عمل دون إقليمية للتعلم والاتصالات وتنظيم الإحاطات للقائمين بالتنسيق الخاص بقضايا نوع الجنس في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وذلك في بلدان شرقي أفريقيا والجنوب الأفريقي وأوروبا، ورابطة الدول المستقلة، والدول العربية، وبدأت في عام ١٩٩٧ كذلك مبادرة جديدة بدعم من المانحين ومتطوعي الأمم المتحدة لتوزيع اختصائين في مواضيع نوع الجنس بين متطوعي الأمم المتحدة على عشرين مكتباً قطرياً من مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧٥ - ووضعت، في سياق اعتمادات البرنامج العالمي والإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموافق عليها في ١٩٩٧ والخاصة بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، مبادرات سيجري الاضطلاع بها تتضمن على سبيل المثال برنامجاً رائداً عالمياً لتقييم العمل مدفوع الأجر والعمل بدون أجر، مع وكالات شريكه من وكالات الأمم المتحدة ومساهمات من أجل تقاسم التكاليف، وبرنامجاً بحثياً بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ينصب على نوع الجنس ومؤشرات الفقر.

٧٦ - وفيما يتعلق بالالتزامات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صدد التوازن بين الجنسين داخل المنظمة، تشمل الإنجازات ما يفوق الهدف المحدد لعام ١٩٩٧ الرامي إلى بلوغ النساء الشاغلات مناصب من النسأة الفنية بدرجة مد - ٢٠ نسبة ٢٠ في المائة. وتمثل النساء الآن ثلث كبار المشرفين على العمل في المقر الرئيسي كما تضاعف الآن تقريراً عدد النساء اللائي يشغلن مناصب مماثلة مقيمين عما كان عليه عام ١٩٩٥. علاوة على ذلك توجد الآن امرأتان من بين السبعة موظفين الحائزين على رتبة مساعد أمين عام في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق الأهداف العامة المتعلقة بنوع الجنس على المدى المتوسط، ويظل ذلك من الأولويات العليا لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

دال - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٧٧ - وفي سياق إطار المتابعة العامة المشتركة بين الوكالات بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التي يتولى إدارتها صندوق الأمم المتحدة للسكان، يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه النشط لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعد القطرية والإقليمية والدولية.

٧٨ - ويتمثل الجزء الأكبر من مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عمل المنظمة الرامي إلى القضاء على الفقر وإدماج المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج الإنمائية. ونظرًا لنهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعدد الأبعاد في معالجة قضية القضاء على الفقر. فإن الوصلات بين توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى القضاء على الفقر لا انفصام بينها ويعزز كل منها الآخر.

٧٩ - بالإضافة إلى ذلك، يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مباشرة في تنفيذ عناصر محددة من توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، على النحو المبين أدناه.

٨٠ - يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي في البرنامج الخاص للبحث والتطوير والتدريب على البحث في ميدان التكاثر البشري، الذي أكمل في عام ١٩٩٧ مهمته البحثية الرامية إلى تحديد الأولويات.

٨١ - وفي ١٩٩٧، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق الوحدة الخاصة للتعاون التقني بين البلدان النامية والبرنامج الإقليمي لأفريقيا، بدعم إقامة الشبكة الإقليمية لمنع وفيات الأمهات لتكون مرکزاً للأمتياز في منع وفيات الأمهات المقترنة بالحمل والولادة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك بالتعاون مع شركاء من منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات ومنظمات غير حكومية. وهذا البرنامج مؤلف من شبكة من المنظمات غير الحكومية تستخدم تعزيز القدرات، والتعاون المشترك بين القطاعات، والعمل الجماعي متعدد التخصصات، لتقديم التعاون التقني لبناء القدرات البحثية إلى البلدان الأخرى في المنطقة. والعديد من أنشطته ينصب على قضايا الوصول إلى الرعاية ونوعيتها.

٨٢ - كذلك، شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط في المناقشات الجارية مع شركاء من منظومة الأمم المتحدة، وجهات ثنائية ومؤسسات ومنظمات غير حكومية منتمية إلى القطاع الخاص بشأن التحديات الصحية والإنسانية الحالية والمستقبلية، مع التركيز على المساواة وعلى الفقراء.

هاء - مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بالمستوطنات
البشرية (المؤتمر الثاني)

٨٣ - قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنشطة، على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بالمستوطنات البشرية (المؤتمر الثاني) وعلى كل الصعد رسمت الأنشطة بمشاركة الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ويشمل برنامج التعاون للتنمية الحضرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة من الأنشطة متعددة القطاعات تتصل بمختلف الشواغل ذات الأولوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتوليد العمالة ومصادر الرزق المستدام، وتمكين المرأة وحماية البيئة وتتجديدها. وعلى مستوى المستوطنات البشرية تتفاعل كل هذه الأولويات بقوة، في ظل مظلة عامة هي الاهتمام بقضايا الإدارة الصالحة.

٨٤ - وفي سياق متابعة مؤتمر المؤئل الثاني، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الندوة الدولية لرؤساء البلديات، التي انعقدت في إطار المؤتمر الدولي للإدارة الصالحة المعقد في مقر الأمم المتحدة في تموز/يوليه ١٩٩٧. واجتذبت الندوة، وهي أكبر تجمع للمسؤولين المنتخبين محلياً يعقد في الأمم المتحدة، رؤساء البلدان والمسؤولين المحليين من سبعين بلداً. وكان التركيز على إدارة المدن في عالم مطرد العولمة وعلى تعزيز الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على الصعيد المحلي وعلى تعزيز الإنصاف عن طريق التهجم القائم على المشاركة العامة في المناطق الحضرية على نطاق العالم كله. وتمثلت إحدى نتائج الاجتماع في إنشاء المجلس الاستشاري لرؤساء البلديات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٨٥ - وتشمل الأنشطة الأخرى المضطلع بها في سياق متابعة المؤئل الثاني دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستمر لبرنامج الإدارة الحضرية في آسيا والمحيط الهادئ ومبادرة آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠٠٠؛ وتعزيز مساهمة منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في المنطقة في تحقيق أهداف خطة العمل العالمية للمؤئل الثاني.

٨٦ - كذلك، أوجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحالف المدن العالمية ضد الفقر، وهو شبكة عالمية للمدن الملزمة بأهداف المؤئل الثاني والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية.

٨٧ - ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأنشطة المحلية المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١ في تركيا وزيمبابوي ولبنان وملاوي وبلدان أخرى، ويساهم بذلك في التكامل بين أهداف مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية وأهداف المؤئل الثاني.

وأو - القمة العالمية للأغذية

٨٨ - أنشئت الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ لتوسيع دور الأداة الرئيسية لتعزيز متابعة القمة العالمية للأغذية. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عضو نشط في هذه الشبكة التي تنسقها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتمشيا مع المقررات التي اتخذتها القمة العالمية للأغذية، حددت الشبكة نظام المنسقين المقيمين بوصفه الآلية الرئيسية لتعزيز التعاون فيما بين الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والوكالات الثنائية في مجال برمجة الأمن الغذائي على المستوى القطري. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ كانت قد أنشئت أو كان جاريا إنشاء، أفرقة مواضيعية معنية بالأمن الغذائي في ٦٤ بلدا تحت إشراف نظام المنسقين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك بهدف تنسيق برمجة الأمن الغذائي بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والجهات الثنائية.

٨٩ - وعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلسلة من المشاورات مع رؤساء إدارات وشعب منظمة الأغذية والزراعة لتحديد مجالات التعاون العالمي على سبيل متابعة القمة العالمية للأغذية. وأثناء المشاورات التي انعقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٧ في مقر منظمة الأغذية والزراعة، أبرم اتفاق بشأن التعاون في ثلاثة مجالات من مجالات الأولوية: (أ) بناء القدرات الوطنية في سياق البرنامج الخاص لمنظمة الأغذية والزراعة المعنى بالإنتاج الغذائي لتحقيق الأمن الغذائي في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، (ب) بناء القدرات الوطنية لتحليل العوائق على مستوى المجتمع المحلي والتخطيط الإنمائي داخل وخارج بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، (ج) بناء القدرات الوطنية في سياق برنامج نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة.

٩٠ - ولقد دعت القمة العالمية للأغذية إلى التعاون الدولي في وضع خطط عمل وطنية بشأن الأمن الغذائي. وشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مناقشات أجراها فريقان عقدا في مقر منظمة الأغذية والزراعة بهدف استعراض الصيغة الأولية لورقات الاستراتيجيات الزراعية الوطنية التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة. وبحثت في أيار/مايو ورقات أعدتها أفرقة عن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض من غير البلدان الأفريقية وبحث في تموز/ يوليه مشروع استراتيجية لـ ٧١ بلدا من بلدان العجز الغذائي من غير البلدان ذات الدخل المنخفض.

٩١ - وقد طلبت القمة العالمية للأغذية كذلك من الحكومات أن تقوم، بالمشاركة مع جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، "بوضع نظام معلومات وطني عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة واستكماله من وقت لآخر، بما في ذلك الإشارة إلى المناطق ومجموعات السكان المتأثرين أو المعرضين لخطر الجوع وسوء التغذية وإلى العناصر التي تساهم في انعدام الأمن الغذائي". وطلب من الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة تعزيز عملها في إطار لجنة التنسيق الإدارية، على أن تؤدي منظمة الأغذية والزراعة دورا تحفيزيا. وقد شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حلقتين عمل لتعجيل وضع وتنفيذ نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط

ذات الصلة. وانعقد الاجتماع الأول في نيسان/أبريل في مقر منظمة الأغذية والزراعة بهدف تحديد المؤشرات الملائمة لانعدام الأمن الغذائي ولوسيط خطة عمل لبدء أنشطة نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة. وعقد الاجتماع الثاني أيضاً في مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في كانون الأول/ديسمبر وهو أول اجتماع يعقده الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بتنفيذ نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة. وقد دعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ترؤس هذا الاجتماع الذي حددت فيه اختصاصات الفريق العامل وجرى فيه استعراض مشروع المبادئ التوجيهية لتنفيذ نظام المعلومات المذكور على الصعيد الوطني.

٩٢ - وقد ترغب المجالس التنفيذية في الاعتراف بالمساهمة الملموسة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق متابعة فرادي المؤتمرات، ولا سيما القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، في ضوء الولاية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالقضاء على الفقر، كما قد ترغب في التشجيع على استمرار التنسيق والتوازن بين الجهود الرامية إلى متابعة فرادي المؤتمرات والجهود المتصلة بمتابعة المتكاملة للمؤتمرات وذلك في ظل فرق العمل المشتركة بين الوكالات، والترتيبات التي حلّت محلها.

زاي - المساهمة في مجال حقوق الإنسان

٩٣ - أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً وثيقة توجيهية للسياسة العامة بعنوان "إدماج حقوق الإنسان في التنمية البشرية المستدامة". وانطلاقاً من مقدمة مفادها أن الفقر يشكل انتهاكاً غير مقبول لحقوق الإنسان، تبرز الوثيقة عدم التجزؤ بين حقوق الإنسان كلها وشدة ترابطها.

٩٤ - وبإضافة إلى ذلك، وقعت في نيويورك في ٤ آذار/مارس ١٩٩٨ مذكرة تناهم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان تحدد مجالات للتعاون في صد المساعدة التقنية لتعزيز حقوق الإنسان.

٩٥ - وتشاهد مساندة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحقوق الإنسان على ثلاثة مستويات. أولاً يحاول البرنامج، عن طريق برامجه العادية، إعمال حق التنمية بوصفه الأساس لكل أنشطته التشغيلية، وخاصة فيما يتعلق بهدفه الغالب المتمثل في القضاء على الفقر. وعلى المستوى الثاني، يستجيب البرنامج لطلبات الدول الأعضاء للحصول على المساعدة التقنية وبناء القدرات في أنشطتها وسياساتها الرامية إلى الامتثال للاتفاقيات الدولية، وخاصة لمتابعة المؤتمرات الدولية في صد تعزيز حقوق الإنسان كلها المدنية والسياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والمستوى الثالث لتعزيز البرنامج لحقوق الإنسان يتمثل في إدراج شواغل حقوق الإنسان ضمن جميع أنشطته البرنامجية. فمع المرااعة الواجبة للظروف والخصوصيات الوطنية، يسعى البرنامج كلما أمكن إلى توسيع نطاق التمتع بحقوق الإنسان وتعزيز إعمالها.

خامسا - توصية

٩٦ - قد يرغب المجلس التنفيذي في:

الإحاطة علما بتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1998/14) والتوصيات الواردة فيها، وفي
أن يقرر إحالتها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشنوّعة بتعليقات الوفود المشاركة في الدورة الحالية.
